

القضاء والقدر عند المذاهب الكلامية

أهداف الدرس

1. أن أتعرف معنى القضاء والقدر؛
2. أن أتبين المذاهب الكلامية في القضاء والقدر؛
3. أن أسلك سبيل وسطية المذهب الأشعري في القضاء والقدر.

تمهيد

أخذت مسألة القضاء والقدر قدرا كبيرا من الجدل الكلامي بين مختلف المذاهب الكلامية؛ فطائفة أطلقت القول بعموم القضاء والقدر، وسلبت عن الإنسان أي اختيار، وأخرى نفت القضاء والقدر، ونسبت للإنسان خلق أفعاله، وثالثة توسطت في القضاء والقدر.

فما المذاهب الكلامية في القضاء والقدر؟ وما مذهب الأشاعرة وأدلتهم في ذلك؟

نص الانطلاق

قال الإمام الباقلاني رحمه الله: «يجب أن يعلم أن الحوادث كلها تقع مرادة لله تعالى، وأنه لا يتصور أن يوجد في الدنيا والآخرة شيء لم يردده تعالى من نفع وضرر ورزق وأجل وطاعة ومعصية، إلى غير ذلك من سائر الموجودات، والدليل على ذلك: ما بيناه من قبل، وأنه خالق لها، وإذا صح ذلك ترتب عليه أنه مريد لما خلق، قاصد إلى إبداع ما اخترع، ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعْتُمْ عَلَيْهِمُ الْغُيُوبَ﴾ [الأنعام 36] وقوله تعالى: ﴿بِمَنْ يَرِي اللَّهُ أَتَى بَعْدِيهِ، يُشْرَحُ صَدْرُكَ، وَاللَّهُ سَلَّمَ وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُجْعَلْ صَدْرُكَ خَيْفًا مَرَجًا كَأَتَمَّا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذٰلِكَ يُجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام 126] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَخَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ

فَبَلَّغْنَا مَا كَانُوا يَوْمِنَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿[الأنعام 112]﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَا تَرَمِي فِي الْأَرْضِ كُلُّهُم جَمِيعًا أَفَأَنْتُ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿يونس 99﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ رِجْلًا وَلَا نَكْرَهُ الْقَوْلَ مِنْكُمْ لَقَدْ مَلَأْنَا جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿السجدة 13﴾ والآيات في القرآن في هذا المعنى لا تحصى عدداً، وأيضاً فإن الأمة أجمعت على القول بإطلاق هذه الكلمة «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» وأيضاً فإنه لو أراد شيئاً وأراد غيره شيئاً فوجد مراد غيره دون مراده كان ذلك دليل العجز والغلبة، والله يتعالى عن ذلك، وقال بعض أهل التحقيق: والله ما قالت القدرية كما قال الله تعالى، ولا كما قال النبيون، ولا كما قال أهل الجنة ولا كما قال أهل النار...».

[الإنصاف، ص 43].

الفهم

استخلاص المضامين:

- استخلص المذاهب الكلامية في القضاء والقدر وموقف الأشاعرة من ذلك.

الشرح:

- الحوادث: المخلوقات.
- اخترع: أظهر ما قضى به في أزله.

التحليل

نتناول في هذا الدرس ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: معنى القضاء والقدر

يستدعي الكلام على القضاء والقدر عند المذاهب الكلامية الوقوف على ماهيتهما لغةً واصطلاحاً؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وبيان ذلك في الآتي:

1. معنى القضاء

القضاء لغة يأتي بعدة معانٍ، منها: الحكم، والإمضاء، والفراغ من الشيء، وفي الاصطلاح «عبارة عن الحكم الكلي الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في

الأزل إلى الأبد» وهو كذلك أيضا «وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة» [التعريفات للشريف الجرجاني، ص 175 و177].

2. معنى القدر

القدر لغة: مصدر قدر بتخفيف الدال يقدر- بضم الدال وكسرهما- يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، وفي الاصطلاح: «خروج الممكنات من العدم إلى الوجود، واحداً بعد واحد، مطابقاً للقضاء» [التعريفات، ص 174].

والفرق بين القضاء والقدر أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة، والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها، فالقضاء سابق على القدر وقيل عكس ذلك، فهما إذن متغايران، وهو مذهب أكثر علماء الكلام، وقيل إنهما مترادفان؛ وعليه فيغني أحدهما عن الآخر.

المسألة الثانية: المذاهب الكلامية في القضاء والقدر

عرفت مسألة القضاء والقدر جدالا كلاميا قويا؛ وهي مبنية على مسألة خلق الأفعال، والجبر والاختيار؛ حيث انقسمت المذاهب الكلامية بشأنها إلى ثلاثة اتجاهات هي:

1. مذهب الجبرية

وهم الذين قالوا: إن العبد مجبور ومقهور على أفعاله الاختيارية، ولا اختيار له في شيء من أفعاله لا إيجابا ولا اكتسابا، بل هو كريشة معلقة في الهواء تميلها الرياح تارة يمينا وتارة شمالا، وبطلان هذا المذهب بين؛ فإن الضرورة قاضية باختيار الإنسان في بعض أفعاله وجبره في بعضها، والعاقل يفرق بين حركة البطش وحركة المرتعش، ويلزمهم «عدم تكليف العبد بأمر من الأمور، فلا يصح طلبه بالفعل ولا نهيه عنه، ولا مدحه ولا ذمه، والكل باطل». [هداية المريد 174 بتصرف].

2. مذهب المعتزلة - القدرية -

وهم الذين قالوا: إن العبد خالق لأفعاله تأثيرا واختراعا، فالخير بإرادته والشر باختياره، ويتحمل مسؤولية اختياره خيرا أو شرا، فسائر المعاصي والقبائح واقعة بإرادة الإنسان واختياره

إيجادا واختراعاً، واستدلوا بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف 27] وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكِبْرَ﴾ [الزمر 8] وغيرهما من الآيات، ولم يفرقوا بين المشيئة والإرادة والرضا والأمر، ولا بين القضاء والمقضي.

3. مذهب أهل السنة

مذهب أهل السنة وعلى رأسهم الأشاعرة في مسألة القضاء والقدر، إلى الآخر:

- أن الحوادث كلها خيراً كانت أو شراً تقع مرادة لله تعالى، وأنه لا يتصور أن يوجد شيء لم يردده تعالى من نفع وضر ورزق وأجل وطاعة ومعصية وغير ذلك من سائر الموجودات، قال الإمام أبو الحسن الأشعري: «وأنه لا يكون في الأرض شيء من خير أو شر إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله عز وجل، وأن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله ولا يستغني عن الله». [الإبانة، ص 15].

- أن مقادير الأمور بيده سبحانه، ومصدرها عن قضائه، فربنا سبحانه علم كل شيء قبل كونه فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به، ولا يقدر أحد أن يخرج عن علم الله عز وجل.

- أن ربنا سبحانه يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره من شقي أو سعيد، قال تعالى: ﴿قَمَى يُرِي اللَّهَ أَنْ يَتَقَدَّيْهِ، يَشْرَحْ صَدْرَكَ، لِلَّهِ سَلَامٌ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يَجْعَلْ صَدْرَكَ خَيْفًا مَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام 126].

واستدل أهل السنة الأشاعرة على عموم مشيئة الله تعالى وقدرته وإرادته لأفعال العباد بعدة أدلة من النقل والعقل والإجماع:

فمن النقل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعْتُمْ عَلَى الْوَعْدِ﴾ [الأنعام 36] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَمَقَمَرُ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَقَابَتْ نَكَرًا لِلنَّاسِ حَتَّى يَكُونُوا مُّؤْمِنِينَ﴾ [يونس 99]. والآيات في هذا المعنى كثيرة، والأمة أجمعت على القول بإطلاق كلمة «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» [سنن النسائي، باب: ما يقول إذا أصبح].

ومن العقل أن الله تعالى لو أراد شيئاً وأراد غيره شيئاً فوجد مراد غيره دون مراده كان ذلك دليل العجز والغلبة، والله يتعالى عن ذلك.

المسألة الثالثة: وسطية المذهب الأشعري في القضاء والقدر

أفرط الجبرية في القضاء والقدر فنفوا عن الإنسان أي اختيار لأفعاله، أخذوا بأدلة عموم مشيئة الله تعالى وإرادته وقدرته، وفرط المعتزلة - القدرية - حيث قالوا: إن العبد خالق لأفعاله إيجاباً وتأثيراً تنزيهاً لله تعالى عن إرادة الكفر والشر والمعاصي، وتوسط أهل السنة من الأشاعرة فنسبوا الفعل لله تعالى إيجاباً وتأثيراً، وللعبد تناولاً وكسباً، فأثبتوا للعبد قدرة حادثة مقارنة لقدرة التأثير الإلهية، وأناطوا الثواب والعقاب بالكسب والتناول جمعاً بين الأدلة، مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات 96] وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ مِنْكُمْ كَرِهُوا أَنْ يُنْفَخَ﴾ [النحل 97]؛ حيث نسب الفعل لله تعالى في الآية الأولى وللإنسان في الآية الثانية.

وبذلك يكون أهل السنة الأشاعرة قد جمعوا بين أدلة عموم مشيئة الله وإرادته وقدرته لجميع أفعال الإنسان، وبين أدلة إثابة الإنسان على كسبه خيراً أو شراً، كما فرق أهل السنة الأشاعرة بين الإرادة والعلم والرضا والأمر، وقالوا: ليس كل مراد مأموراً به، وليس كل مراد يرضاه الله، فالكفر مراد ممن كفر غير مأمور به، والإيمان مراد ممن آمن مأمور به، والطاعة مرادة ممن أطاع مأمور بها يرضاه الله تعالى، والمعصية مرادة ممن وقع فيها ودليل الإرادة الوقوع، غير مأمور بها ولا يرضاه الله تعالى.

التقويم

1. أبين المذاهب الكلامية في القضاء والقدر.
2. أوضح ما تميز به الأشاعرة في القضاء والقدر.
3. بماذا رد الأشاعرة على الجبرية والمعتزلة في مسألة القضاء والقدر؟

الاستثمار

قال الإمام العلامة سعد الدين التفتزاني في شرح المقاصد: «العبد مضطر في صورة المختار».

– أحلل هذه القولة بأسلوب بي الخاص معززا جوابي بأدلة نقلية وعقلية في الموضوع .

الإعداد القبلي

أراجع كتب علم الكلام وأبحث عن الآتي:

1. علاقة مسألة الإمامة بعلم الكلام .
2. حكم نصب الإمام وأهمية الإمامة .
3. الوظائف الدينية والدنيوية للإمامة العظمى .